حوارات نيابية

(تصوير - أسامة العقارية)

إرجاء البت بمذكرة طرح الثقة بوزير الداخلية

«النواب» يرد «الطاقة والمعادن» وسط انتقادات للهيئات المستقلة

الموافقة على تأليف «المجلس الوطني للسياحة»

عمان - محمد الزيود

رد مجلس النواب في جلسته امس برئاسة المهندس عاطف الطراونة وحضور هيئة الوزارة قانون هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن لسنة ٢٠١٥.

وجاء رد القانون بناء على مقترح للنائب عبد الكريم الدغمي بعد جدل حوله فبعض النواب اعتبره حرماناً للمجلس من مناقشته بكامل مواده اذا انتقل لمجلس الاعيان، فيما فشل مقترح اعادته إلى لجنة الطاقة النيابية.

النائب خليل عطية حذر من رد القانون وقال :»رد القانون يحرم المجلس من التمعن بمواده واقراره ويحصر المجلس بقرارات مجلس الأعيان وسحب القانون لا تقوم به إلا الحكومة».

النائب صالح العرموطي انتقد الهيئات المستقلة وايجاد المزيد منها، داعيا إلى سحب القانون.

وطالب النائب معتز ابورمان بالغاء اي هيئة جديدة، منتقدا اقرار المزيد منها كهيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن، لانها تكلف الخزينة اموالا طائلة.

النائب عبد الكريم الدغمي اكد «انه لا يوجد ما يمنع من رد القانون، منتقدا تفريخ المزيد من الهيئات المستقلة التي اثقلت كاهل الموازنة بعد ان فرخت العديد من الشركات وبمزيد من التنفيعات بقرارات حكومية متعاقبة».

النائب حسين القيسي اثنى على مقترح رفض انشاء هيئات جديدة تضاف إلى الهيئات الحالية.

رئيس لجنة الطاقة النيابية النائب علي الخلايلة ايد الغاء الهيئات المستقلة، مشيرا إلى تم التوافق في المجلس الماضي على ان الهيئات التي تحقق وفرا يتم الابقاء عليها.

النائب عبد المنعم العودات اثنى على انتقاد الهيئات المستقلة، متسائلا هل الحكومة الحالية على نهج الحكومة السابقة في دمج الهيئات المستقلة كم فعلت في احدى القرارات ودمجت مجموعة منها.

النائب مرزوق الدعجة انتقد تفريخ المزيد من الهيئات المستقلة والتي زادت من عبء الموازنة العامة.

واقترح النائب خالد رمضان اعادة مشروع القانون للجنة لإعادة النظر به، إلا أن المجلس لم يوافق.

النائب رسمية الكعابنة طالبت بضرورة عدم استحداث اي هيئات مستقلة في ظل الظروف الحالية.

النائب منصور مراد طالب الحكومة في سؤال نيابي وجهه بتزويده باسماء الهيئات المستقلة التابعة للحكومة وعدد العاملين فيها ورواتبهم

الطراونة

الملقي

وكافة امتيازاتهم وكيف تم تعيينهم.

بدوره قال وزير الطاقة الدكتور ابراهيم سيف :»الهيئة لا تصرف الحكومة عليها اي مبلغ لأنها توفر للخزينة وفرا ماليا يقدر بـ ١٠ ملايين دينار في عام ٢٠١٥ وهي متناغمة مع وزارة الطاقة».

وبينت الاسباب الموجبة لمشروع قانون هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن أنه جاء نظرا لصدور قانون اعادة هيكلة المؤسسات ودوائر حكومية التي تم بمقتضاه تعديل تسمية هيئة تنظيم قطاع الكهرباء لتصبح هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن ولتحديد اهداف الهيئة ومهامها واختصاصها وصلاحياتها ولتشكيل مجلس مفوضيها وتحديد مهامه وصلاحياته وتنظيم آليات واجراءات اجتماعاته وتحديد مهام الرئيس التنفيذي للهيئة وصلاحياته.

وبخصوص مشروع قانون معدل لقانون السياحة، وافق المجلس على تأليف مجلس يسمى المجلس الوطني للسياحة برئاسة الوزير وعضوية الامناء العامين لوزارات السياحة والداخلية والبيئة و الشؤون البلدية والاوقاف، والصحة، والتخطيط، ومدير عام دائرة الاثار العامة ورئيس مجلس مفوضي هيئة تنظيم الطيران المدني، واحد مفوضي سلطة منطقة العقبة، واحد مفوضي سلطة اقليم البترا، ومدير مدنية عمان، ومدير عام هيئة تنشيط السياحة، ومدير عام شركة تطوير المناطق التنموية، وجمعية الفنادق الادرنية والجمعية الاردنية للحرف والصناعات التقليدية والشعبية وتجارها، وجمعية ادلاء السياح وجمعية المطاعم السياحية وجمعية النقل السياحيس وجمعية وكلاء السياحة والسفر.

وقال رئيس لجنة السياحة اندريه حواري ان اللجنة قامت باضافة جميع العاملين بقطاع السياحة، موضحا في الوقت ذاته ان المجلس المشار اليه ليس هيئة مستقلة وبخصوص لجنة السياحة فهي تعمل تمنح التراخيص.

النائب وفاء بني مصطفى انتقدت وجود مثل هذا المجلس الذي يكلف الخزينة اموالا اضافية، مطالبة بأن ترد الخدمات السياحية في القانون حتى يحددها مجلس النواب ولا تترك للحكومة.

النائب بركات العبادي اعتبر ان القانون الاصلي قانون قاصر وجاء قانون التعديل لتصويب العقم في القانون.

النائب مصلح الطراونة اعتبر «أن المجلس الوطني للسياحة يبدو انه جاء للتنفيعات وليس لتحسين العمل».

النائب يحيى السعود انتقد مبدا التنفيعات في الهيئات المستقلة والتي ادت إلى تنفيع مجموعة من الاشخاص بقرارات حكومية.

بدورها قالت وزيرة السياحة لينا عناب ان «المجلس المنصوص عليه في قانون السياحة اعضاؤه لا يتقاضون اي اموال وعملهم تطوعي ويوجد تمثيل واسع بما فيه القطاع الخاص».

ورفض النواب منح المجلس الوطني للسياحة تحديد المخالفات والجزاءات المترتبة عليها.

وانتقد النواب وفاء بني مصطفى ومصطفى ياغي ومصلح الطراونة وصالح العرموطي منح هذه الصلاحية للمجلس بدون قانون ومخالفة الدستور.

من جانبه قال وزير العدل عوض ابو جراد ان «المسألة التأديبية والصلاحيات التأديبية من الصلاحيات الادارية».

وقال النائب خير ابو صعليك بخصوص الفقرات التي لم تات في مشروع القانون المعدل لقانون السياحة انه «لا يجوز لمجلس النواب ان يناقش اي فقرة لم ترد في مشروع القانون المعدل».

ووافق النواب على اقرار لجنة السياحة الواردة في مشروع القانون برئاسة امين عام الوزارة وعضوية الجهات المعنية بالسياحة.

وحول لجنة السياحة الواردة في القانون قالت الوزيرة عناب ان «اللجنة تجتمع مرتين في الاسبوع وهي المطبخ التشغيلي للوزارة وهي من اهم اللجان في قطاع السياحة».

يشار إلى أن الاسباب الموجبة لمشروع القانون المعدل لقانون السياحة بينت أن المشروع جاء لمواكبة التطورات السريعة في صناعة السياحة والحد من مخالفات اصحاب المهن السياحية التي تؤثر سلبا في السياحة ولمنح الشخصية الاعتبارية لأي موقع سياحي ذي طبيعة خاصة ولتحقيق التكامل والانسجام بين الجهات ذات العلاقة بوضع الخطط السياحية.

النائب صداح الحباشنة قال أن النواب لن يخذلوا الشهداء الذين استشهدوا في احداث الكرك.

واكد الحباشنة «أنهم سيطيحون بوزير الداخلية سلامة حماد وكل مسؤول قصر وادى تقصيره إلى استشهاد الشهداء».

بدوره قال رئيس مجلس النواب المهندس عاطف الطراونة «ستشطب مداخلة الحباشنة لأنها ليست بصميم جدول اعمال الجلسة».

وهنأ الطراونة في بداية الجلسة الطوائف المسيحية في كل مكان بمناسبة عيد الميلاد المجيد والسنة الميلادية.

واكد على الروابط الوثيقة القائمة بين المسلمين والمسيحيين في الوطن التي غدت حالة فريدة في العيش المشترك.

وقال الطراونة: «بقيادة الملك فخورون بوحدتنا الوطنية وباجواء الامن والاستقرار وسط ما يعج من خراب وتدمير في البلدان المحيطة، ويجب ان نتنبه جميعاً الى المخططات الارهابية الجبانة التي لا تريد لهذا البلد الصامد خيرا».

ورفع نائب رئيس المجلس الذي ترأس جانبا من الجلسة خميس عطية الجلسة إلى يوم الثلاثاء المقبل.

ولم يكمل المجلس مناقشة القانون المعدل لقانون السياحة ولم يقدم مناقشة مذكرة حجب الثقة عن وزير الداخلية سلامة حماد.

«قانونية النواب» تناقش «حماية المستهلك»

عمان - بترا - عقدت اللجنة القانونية النيابية اجتماعاً امس الثلاثاء، برئاسة نائب رئيس اللجنة أحمد فريحات، ناقشت خلاله مشروع قانون حماية المستهلك لعام ٢٠١٣.

وقال رئيس اللجنة النائب مصطفى الخصاونة، الذي حضر جانباً من الاجتماع بحضور أمين عام وزارة الصناعة والتجارة والتموين ومديري عامي مؤسستي الغذاء والدواء والمواصفات والمقاييس، إنه تم الاستماع إلى آراء وملاحظات قدمتها الجهات الحكومية والخاصة المعنية بمشروع القانون.

وأكد استعداد اللجنة لتلقي الاقتراحات والآراء من تلك الجهات قبل البدء في إقرار مواد المشروع.

وأضاف الخصاونة إن «القانونية النيابية» ستأخذ هذه الملاحظات بعين الاعتبار عند إقرار مواد مشروع القانون بهدف معالجة القصور في التنظيم القانوني لحماية المستهلك.

«الطاقة النيابية»: اجتماع سري بشأن اتفاقية الغاز مع إسرائيل

عمان - بترا - ارجأت لجنة الطاقة والثروة المعدنية النيابية البت بالطلب المقدم من قبل الحملة الوطنية الأردنية لإسقاط اتفاقية الغاز مع الكيان الصهيوني، إلى حين الاطلاع على مبررات الحكومة بشأن الاتفاقية.

ويتضمن طلب الحملة عقد اجتماع مع أعضاء اللجنة لوضعهم على آخر تفاصيل وحيثيات تلك الاتفاقية.

وبين رئيس اللجنة علي الخلايلة ان اللجنة قررت خلال اجتماعها الذي عقدته امس الثلاثاء، بحضور وزير الطاقة والثروة المعدنية إبراهيم سيف ورئيس مجلس مفوضي هيئة تنظيم قطاع الطاقة فاروق الحياري، عقد اجتماع سري بهدف الاستماع للوزير سيف وممثلي الحكومة المعنيين باتفاقية الغاز.

وقال إن ذلك يأتي بهدف الوصول لتصورات واضحة من شأنها تحديد مسار عمل اللجنة بهذا الخصوص، مضيفاً إنه سيتم تحديد لقاء يجمع أعضاء «الطاقة النيابية» بالقائمين على الحملة الوطنية الأردنية المعنية برفض تلك الاتفاقية.

من جهة ثانية، ارجأت اللجنة مناقشة مشروع قانون المصادر الطبيعية لسنة ٢٠١٥ إلى الاجتماع المقبل للجنة، لحين لقاء نقيب الجيولوجيين الأردنيين وعدد من الجهات ذات العلاقة ليتسنى للجنة تشكيل رؤية واضحة تجاه المشروع قبل السير بمناقشته وإقرار مواده.

كما طلب رئيس وأعضاء «الطاقة النيابية» من الوزير سيف تقديم الإيضاحات اللازمة بشأن الشكوى المقدمة من جامعة العلوم والتكنولوجيا بخصوص تركيب نظام توليد طاقة كهربائية بأقرب وقت ممكن.

«إدارية النواب» تبحث مطالب المتقاعدين العسكريين العاملين بعقود

عمان - الرأي - بحثت اللجنة الإدارية النيابية مطالب عدد من المتقاعدين العسكريين العاملين بعقود في القوات المسلحة الأردنية – الجيش العربي، وذلك خلال اجتماع عقدته امس برئاسة النائب مرزوق الدعجة.

واستمعت اللجنة، بحسب الدعجة، إلى مطالب المتقاعدين، والتي من أبرزها: وقف قرار إنهاء عقود المتقاعدين العسكريين العاملين في القوات المسلحة الأردنية، ومساواة المتقاعدين القدامى بأولئك الجُدد من حيث الرواتب.

وقال الدعجة «إن اللجنة قررت تخصيص اجتماع لاحق لدراسة مطالب المتقاعدين مع المعنيين بذلك».

بدورهم، أعرب المتقاعدون، الذين حضروا الاجتماع، عن أملهم بإيقاف قرار «إنهاء العقود»، مشيدين بذات الوقت بدور مجلس النواب ولجنته الإدارية التي تبنت مطالبهم.

حريات الأعيان تقر «حقوق الانسان»

عمان - بترا - اقرت لجنة الحريات وحقوق المواطنين في مجلس الاعيان امس الثلاثاء، برئاسة الدكتور بسام التلهوني وحضور وزير العدل الدكتور عوض المشاقبة، القانون المعدل لقانون المركز الوطني لحقوق الانسان لسنة ٢٠١٦ ، كما ورد من مجلس النواب .

حضر الاجتماع رئيس ديوان التشريع والراي الدكتور نوفان العجارمة والمفوض العام لحقوق الانسان الدكتور موسى بريزات.

ملحس يعرض محاور الموازنة أمام «مالية الأعيان»

عمان - بترا - أجرت اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس الاعيان امس الثلاثاء برئاسة الدكتور رجائي المعشر نقاشا مطولا للسياسات النقدية والاستثمارية والمالية والمديونية بحضور وزير المالية عمر ملحس ومدراء الدوائر المعنية تمهيدا لمناقشة مشروع قانون الموازنة العامة للدولة والوحدات الحكومية حين وروده من مجلس النواب.

وقال ملحس في مستهل اللقاء ان الموازنة الحالية خضعت لجهد مميز لوقف الهدر المالي والتهرب الضريبي وإجراءات تحفيزية لزيادة الإنتاجية ورفع معدلات النمو بما يخدم الاقتصاد الوطني في ظل الظروف الاقليمية الصعبة الحيطة بالمملكة.

وعرض ملحس ابرز محاور الموازنة لعام ٢٠١٧ والسياسات المالية والنقدية واهداف الموازنة وفرضياتها والاهداف الاقتصادية المنشودة وادارة المديونية وخدمة الدين وحزمة الامان الاجتماعي وسياسة الدعم.

واشار الى ان الموازنة العامة للدولة موجهة بالنتائج ومنضبطة وتنموية وربطت المخصصات للدوائر بالأداء في ضوء الرؤية والرسالة والاهداف لكل دائرة وموزعة على برامج وانشطة جارية ورأسمالية.

ولفت ملحس الى اهمية تطوير وتأهيل الادارات المالية في المؤسسات الحكومية لتحقيق الغايات المنشودة لإدارة المال العام وحسن توجيهه.

«مالية النواب» : تطالب بالتخفيف عن المقترضين وضبط أسعار الخضار

الحنيفات: قروض بلا فوائد للزراعة المائية

٤ مليارات دينار قيمة منتجات قطاع الزراعة السوقية ويعيل ١٧٨ ألف نسمة

عمان - محمد الزيود

كشف وزير الزراعة المهندس خالد الحنيفات أن القيمة السوقية للمنتجات الزراعية الأردنية تصل إلى ٤ مليارات تستهلك ٢٣٪ من المياه الصالحة للشرب.

وبين الحنيفات خلال مناقشة اللجنة المالية في مجلس النواب امس برئاسة النائب أحمد الصفدي وحضور اعضاء اللجنة أن المنتجات الزراعية يصدر منها بقيمة مليار دينار.

واشار إلى أن القطاع الزراعي في الأردن كان سياديا ولكنه مع مرور الزمن والتحديات التي تواجهه اصبح ثانويا، لافتا إلى أن القطاع يواجه تحديات كبيرة بسبب الاحداث في الاقليم، علما بأنه يعيل ١٧٨ الف نسمة.

وأوضح الحنيفات أن موازنة الوزارة تصل إلى ٦١ مليون دينار تشمل النفقات الرأسمالية والجارية في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها المملكة.

وبين للنواب أنه العمالة الوافدة العاملة كوسطاء ودلالين في السوق المركزي هم يرفعون اسعار الخضار بين المزارع والمستهلك ما ينعكس سلبا على كلا الطرفين، مؤكدا انه تم تركيب شاشات لضبط الاسعار في الاسواق المركزية بالتعاون مع امانة عمان.

واعلن عن وجود اسس لقروض زراعية بلا فوائد للزراعة المائية خصص لها مليونا دينار.

ولفت إلى انه تم توقيع مذكرة تفاهم مع شركة سويسرية تبدأ العمل مع ٥ آلاف دونم تقدم البذور الزراعية والاسمدة ومستلزمات الانتاج الزراعي وبطاقات تأمين والحكومة كفيل بين الشركة والمزارع وهي فكرة لدعم المزارعين.

بدوره أكد رئيس اللجنة المالية النائب الصفدي على اهمية القطاع الزراعي والذي مطلوب أن يدعم بالرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة.

وتسأل بعض اعضاء اللجنة المالية ومنهم عواد الزوايدة، رائد الخلايلة، معتز ابو رمان عن سبل الحد من رفع الاسعار بسبب الوسطاء في السوق المركزي.

وطالبوا بالتخفيف عن الحاصلين على قروض والذين يطلوا الآن بسبب عدم قدرتهم على السداد.